



المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،

يرجى توجيه السؤال التالي إلى السيد/ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة المحترم

(نص السؤال)

في الوقت الذي تنص فيه المادة 26 من الدستور على :

" الوظائف العامة خدمة وطنية تناظر بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة .

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

وفي الوقت الذي تنص فيه المادة 41 من الدستور :

لكل كويتي الحق في العمل و في اختيار نوعه .

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

وفي الوقت التي تتضمن فيه العديد من القوانين المعمول بها الحث على توفير فرص عمل للكويتيين وتدريبهم وتأهيلهم ، ربما لازالت بعض الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحة والمستقلة ، مستمرة بوضع مختلف العارقين أمام توظيف الكويتيين لديها وتمتنع عن توظيفهم على الرغم من كونهم مؤهلين وربما مدربين لطبيعة أعمال جميع الجهات السالف ذكرها، وتستعين في الوقت ذاته بموظفين غير كويتيين ربما يكونون أقل صلاحية وتأهلاً من الكويتيين كل ذلك بحجج ومبررات واهية .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

والتزاماً بأحكام الدستور، ورغبة في وضع حد لمعاناة من ينتظرون فرص العمل من الكويتيين التي استمرت لفترات الحق الأذى بهم وبأسرهم ، ورغبة في متابعة أوضاعهم ، يرجى موافاتي بكشف مبينة فيه أعداد الموظفين غير الكويتيين وجنسياتهم وتخصصاتهم العاملين في وزارتك والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وأي جهة خارجية تابعة لكم مع بيان الراتب الإجمالي الشهري وأي مكافآت صرفت لكل منهم للسنوات المالية 2020/2021 ، 2021/2022 ، 2022/2023 ، وبما في ذلك أيضاً من يعملون لدى وزارتك أو أي جهة من الجهات التابعة لكم عن طريق التعاقد مع أي طرف يقوم بتزويدكم بهؤلاء الموظفين غير الكويتيين وأعدادهم وجنسياتهم والراتب الشهري لكل منهم وتخصصاتهم.

مع خالص التحية،،،

مقدم السؤال
أحمد عبدالعزيز السعدون